

التجربة الماليزية فى التعليم الإلكتروني

واقع وآفاق

إعداد

أ بلال محمد المصري

د/سامية عبد المنعم

samerbook@hotmail.com

samia_edu@hotmail.com

فلسطين

م ٢٠١٨

المستخلص :

يعتبر التعليم حق من الحقوق الإنسانية وعلى الحكومات العربية أن تضعها فى أولويات موازاتها السنوية وأن تخصص لها أعلى الموازنات، وأن يعطى للتعليم دوره ومكانته العالية، وتحسين نظرة المجتمع للمعلم ورفع مكانته واحترامه من الجميع، ويجعل التعليم رغبة ذاتية يندفع إليها جميع الطلبة للإقبال عليه وعدم الهروب منه، وأن يقدم مجاناً كحق من الحقوق الإنسانية التى نصت عليها القوانين الدولية وقانون التعليم العالى، والاهتمام بالمبدعين وتوفير الأجواء والإمكانات لهم، وتعتبر التجربة الماليزية فى التعليم المهنى مثالا واضحا ممكن لفلسطين الاستفادة منها، والعمل على تعزيز ومواصلة التعليم، من خلال إنشاء مدارس ذكية تهتم بالتعلم الإلكتروني والتقنى، كما ويمكن الاستفادة أيضا من إنشاء مراكز أبحاث ومراكز تكنولوجيا تقدم الخبرات والورش التعليمية التى تسارع إليها دول العالم المتقدم، وأيضا إنشاء مدارس ومعاهد مهنية واعتمادها كأداة ناجحة وتطور تقنى كبير بدلا من التعلم التقليدى والمناهج الركيكة التى تعتمد عليها فلسطين، كما وتم التطرق لأهمية دور الحكومة الفلسطينية لتخصيص ميزانية أكبر للتطوير والتحديث التعليمى وبناء المؤسسات التعليمية بما يتوافق مع التطور العلمى والجامعى، وأيضا اتباع الحكومة سياسة عادلة سياسة النظر شرقا للاستفادة من التطور الماليزى ونقل الخبرات إلى فلسطين، وإرسال البعثات التعليمية لنقل هذه الخبرات والاستفادة من التقدم والنهضة الماليزية، والاهتمام بالعنصر البشرى هى أولويات أى حكومة ترغب فى تحقيق تنمية فى كافة المجالات.

Abstract:

Education is the right of human rights and the Palestinian government must put it in the first annual budgets and allocate a higher budget, and that gives education role and high stature, and improving society's perception of the teacher and raise the prestige and respect from everyone, and makes education a self-desire rushes to all students to rush it and not to escape of it, and to provide for free as a matter of human rights stipulated by international laws and the law of the Palestinian education, and attention to the creative and provide the atmosphere and potential, is the Malaysian experience in education is a clear example possible to Palestine to take advantage of them and work to strengthen continue the education, through the creation of smart schools interested in e-learning and technical , and can also benefit from the establishment of a research center, the technology provides expertise and workshops teaching that accelerated it the developed world, and also the establishment of schools and institutes of professional and adoption successful development of a large technical rather than learning poorly worded and methods that rely in Palestine, and was addressed to the Palestinian government allocate a larger budget for development and modernization of education and the construction of educational institutions in accordance with the scientific and academic development, and also follow the government's unfair policy-sighted policy to the east to take advantage of Malaysia's development and the transfer of expertise to Palestine, and send educational missions for the transfer of these experiences and build on the progress and renaissance Malaysian, attention to the human element is the priority of any government want to achieve development in all fields

مقدمة :

تبرز أهمية التعليم الإلكتروني فى تحسين جودة التعليم العالى، وتطوره من خلال تحسين طرق، وتقنيات التدريس لتتوافق مع التطور العام للتكنولوجيا الحديثة العالمية، وأصبح التعليم مطالباً

بالبحث عن أساليب، ونماذج تعليمية لمواجهة العديد من التحديات، ويسهم التعليم الإلكتروني فى تنمية، وتطوير الجامعات؛ لما له من مقدره على توصيل محتوى البرامج التعليمية، والأنشطة، والمقررات الدراسية عبر الإنترنت. وتتنوع إستراتيجيات التعليم الإلكتروني لتتناسب مع قدرات المتعلمين وتنوع الأهداف، والمقررات، ويتم تحديد الإستراتيجيات المستخدمة من خلال التعليم الإلكتروني، وهى الكيفية التى يتم تقديم التعليم للمتعلمين، حيث يتضمن التعليم الإلكتروني تصميم إستراتيجيات تعليم مختلفة تساعد على تحقيق الأهداف، وتتضمن إستراتيجيات التعليم الإلكتروني عدداً من الإجراءات؛ لتقديم المحتوى التعليمى الإلكتروني الذى يساعد المتعلمين على تحقيق الأهداف التعليمية بمهارة ومهنية عالية.

فى الوقت الذى تتطلع فيه الشعوب إلى تعزيز وتقوية الجبهة التعليمية والتربوية كأداة للتغيير والتطوير وكوسيلة لتحقيق الأهداف والغايات وكإستراتيجية لحل المشكلات وإزالة العقبات وبناء المستقبل، فى هذا الوقت يسير التعليم فى الأراضى الفلسطينية فى الطريق العكسى. وتشهد الإدارة التعليمية تراجعاً حقيقية واضحة المعالم وصلت إلى طريق مسدود دون النظر إلى معالجتها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتسع رقعة المشكلات لتشمل البنية الأساسية للتربية والتعليم، المتمثلة بالمعلم والطالب والمناهج الركيكة القديمة والتى لا توائم العصر الذى نعيشه من عولمة وانفتاح وتكنولوجيا، فإذا تأملنا لحظة وعرفنا إن الإصلاحات التربوية تحتاج إلى وقت طويل أدركنا أننا أمام أزمة حقيقية، لذا فإن من أهم أسس النجاح التعليمى هو الاستفادة من تجارب دول نجحت فى بناء قدرات الإنسان وزادت من عملياتها التنموية، بفضل تنمية وتدريب العنصر البشرى، فكانت تجربة ماليزيا، التى انتهجت طريقاً سويماً من خلال اتباع سياسة حكومية رشيدة ألا وهى سياسة النظر شرقاً، لنقل تجارب اليابان الناجحة كوسيلة نحو تحقيق عمليات تنموية واسعة، إن السمة الأساسية لبناء مجتمع متماسك اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يأتى من خلال تقوية التعليم لأنه الطريق نحو الاستدامة والتطوير، أن بناء أمة سليمة يأتى من خلال التعليم، لذا اهتمت الشعوب المتحضرة والصناعية وأعطت لقطاع التعليم الميزانية الأكبر كونها ارتأت أن لا تنمية ولا حضارة بدون التعلم ومواكبة العصر الحديث، لقد احتلت التكنولوجيا جزءاً كبيراً من حياتنا اليومية فلا مجال للاستغناء عنها أو الابتعاد عنها فلقد عززت ثقافة الشعوب فأصبح من يملك التكنولوجيا والعلم والتعلم هو من يستطيع أن يسيطر على مقدرات وخيرات الدول، لذا تصارعت الدول فيما بينهما من أجل زيادة العملية التعليمية وتحفيزها بما يتناسب مع تطلعاتها المستقبلية كطريق لصناعة الحاضر والمستقبل.

حاولت الدراسة التعرف على إستراتيجيات التعليم الإلكتروني التى تسهم فى زيادة الأداء التعليمى والبحثى عن طريق استعراض المشكلة، والأهداف، وأهمية إستراتيجيات التعليم الإلكتروني من خلال الدراسة المكتبية، والميدانية، وأخيراً خطة البحث

مشكلة الدراسة:

تواجه الجامعات الفلسطينية تحديات فى مستوى التعليم الإلكتروني، حيث تستخدم الجامعات خليطاً من إستراتيجيات التعليم الإلكتروني، ويظهر تفاوت فى استخدام هذه الإستراتيجيات فى الجامعات الفلسطينية والأجنبية، والذى يظهر القصور فى تطبيق إستراتيجيات التعليم الإلكتروني فى الجامعات الفلسطينية، من خلال ضعف فى التقنيات التكنولوجية الحديثة، وكذلك للوضع الاقتصادى الصعب التى تمر فيه الجامعات وصعوبة ثقافة التغيير، أضف إلى ذلك الضعف فى البنية التحتية، والمحتوى التعليمى الإلكتروني، الأمر الذى يحد من قدرات الجامعات على تطوير التعليم الإلكتروني مقارنة بالجامعات الأجنبية، وتحديد أوجه القصور المتعلقة بتطبيق إستراتيجيات التعليم الإلكتروني.

تتمحور مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالى :

ما مدى الاستفادة الفلسطينية من التجربة الماليزية فى التعليم؟ ويتفرع منها عدة أسئلة فرعية:

- ١) هل ممكن لفلسطين الاستفادة من الخبرات التعليمية الماليزية كاداه ناجحة لتطوير العملية التعليمية؟
- ٢) هل يشكل الانفصال السياسى بين شقى الوطن عائق كبير فى تحقيق تقدم وتطور فى قطاع التعليم الإلكتروني والتقني؟
- ٣) هل الاحتلال الإسرائيلى له دور فى فشل نمو قطاع التعليم الإلكتروني؟
- ٤) ما هى الأسباب التى أدت إلى تراجع حصة التعليم فى الموازنة؟

أهداف الدراسة :

من خلال الدراسة يطمح الباحثان تحقيق بعض الأهداف المرجوة ويمكن إيجازها بالآتى :

١. التعرف على الواقع التعليمى فى فلسطين خلال مراحلها المختلفة.
٢. التعرف على واقع التعليم فى ماليزيا كمقاربة مع الواقع التعليمى فى فلسطين والتعرف على النقاط التى بإمكان لمتخذى القرار الفلسطينى السير فيها.
٣. التوصل لإستراتيجية ورؤى مستقبلية للتعليم فى فلسطين ووضع الآليات واشتقاق الدروس والعبر من التجربة الماليزية.

أهمية الدراسة :

١. إمداد متخذى القرار فى الأراضى الفلسطينية بتوصيات ورؤى مستقبلية لأهمية تجربة التعليم فى ماليزيا ودورها فى تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
٢. استفادة المكتبات والباحثين من هذه الدراسة وإمكانية اشتقاق الدروس منها.
٣. ضرورة اشتقاق الدروس والخبرات من التجربة الماليزية فى تقوية السياسات الحكومية ودعم قطاع التعليم وأهمها سياسة النظر شرقا.

منهج الدراسة :

استنادا لمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، أى طبيعة البحث ومضامينه فقد استعان الباحثان بالمنهج الوصفى التحليلى لجهة تناسبه، وعليه فسوف يتم جمع وعرض وتحليل البيانات استنادا إلى المصادر الثانوية من كتب ومؤلفات ودوريات متخصصة بجانب لغة الأرقام الإحصائية، ويعتقد الباحثان أن تبنى المنهج المشار إليه كمنهج علمى متداول ومتعارف عليه لتحليل الظاهرة موضوع البحث، وذلك بهدف التوصل إلى نتائج وتوصيات معرفية تضيف كل ما هو جديد لموضوع البحث وإشكاليته واقتراح حلول ورؤى للإجابة على التساؤلات المطروحة.

الدراسات السابقة:

١. دراسة الأعغا، ١٩٩٢م بعنوان "أزمة التعليم فى قطاع غزة":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأزمات التعليمية فى قطاع غزة من خلال فقدان الثقة والدافعية لدى الطلبة، وعدم توفر المتطلبات الأساسية وفقدان الجودة التعليمية وارتفاع التكاليف التعليمية بما لا يتناسب مع الدخول، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة مشاركة القطاع العام المتمثلة بالحكومة بتقديم التسهيلات للطلبة وتخفيف الأعباء المالية عليهم وإجبار إدارة الجامعات على تخفيض الرسوم حتى يتسنى للجميع الدراسة وأيضاً توصلت الدراسة إلى تقوية المناهج الدراسية بما يتناسب وحاجة المجتمع الفلسطينى منة.

٢. دراسة أيوب، ٢٠٠٧م، بعنوان الاحتراق الوظيفى لدى المعلمين بمحافظة قطاع غزة وعلاقته بمستوى ادائهم التدريسي وتوافقهم المهني:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الاحتراق الوظيفى لدى قطاع المعلمين وعلاقته بمستوى الأداء التدريسي والتوافق المهني لديهم ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان ثلاث أدوات وهى

مقياس الاحتراق الوظيفى ومقياس الأداء التدريسى ومستوى التوافق المهنى، وأسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى مستوى الاحتراق الوظيفى يعزى إلى متغيرات الجنس ونوع المؤسسة التعليمية وسنوات الخدمة والمؤهل الدراسى، وكما دلت على عدم وجود علاقة دالة بين مستوى الاحتراق الوظيفى ومستوى الأداء التدريسى بينما وجدت علاقة سالبة بين مستوى الاحتراق الوظيفى ومستوى التوافق المهنى وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التوافق بين النوعية الجيدة من المدرسين وبين الإنتاجية التعليمية، وأيضاً أوصت بضرورة منح ميزانية أكبر للتعليم والتطوير والاهتمام بالتعليم الإلكترونى والتقنى والمهنى. كما وأوصت على إفساح المجال للعاملين فى المجالات التعليمية للتطوير الذاتى بما يناسب عصر العولمة والتطور.

٣. دراسة حناينا، ٢٠١١م " دراسة بعنوان " السياسة التربوية والتعليم فى الأداء التتموى لسنغافورة وماليزيا.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات التعليمية لهذه البلدان ومدى أهميتها التتموية فى تنمية العنصر البشرى الذى يساعد فى عمليات التتمية الشاملة وتحقيق معدلات إنتاجية أكبر من خلال الاهتمام بالتعلم الإلكترونى والمهنى لأنه السبيل الوحيد لتطوير وتدريب الطلبة وإرسالهم للتعلم والاستفادة ونقل التجارب الناجحة والتى تخدم الدولة وتزيد من معدلات الإنتاج ورفع نصيب الفرد، وقد أوصت هذه الدراسة إلى أن الاهتمام بالتدريب وزيادة المخصصات من الميزانية يساعد فى بناء الإنسان وبناء المجتمع، كما وأوصت على الحكومة إنشاء مراكز مهنية للتدريب والتطوير، وزيادة وإنشاء مراكز بحثية تواكب العولمة المعرفية

٤. دراسة (Behdja Boumara, 2008)^(١) بعنوان: إستراتيجيات لتقديم خدمات المعلومات الإلكترونية لدعم بيئة التعلم الإلكترونى فى الجامعة.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة التعليم الإلكترونى وكيف يمكن أن تكون معتمدة من قبل الخدمات المستندة إلى الويب وتصميم المنهجية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى قدرات نظم إدارة (LMS) مثل السبورة لديها إمكانات كبيرة للمكتبات فى أن تصبح شريكا فاعلا فى عملية التعلم الإلكترونى.

(¹) Sharjah Behdja Boumarafi, Strategies for the delivery of e-information services to support the e-learning environment at the University, 'The Electronic Library, Vol.28 No.2, (2008).P.P.276 – 285.

٥. دراسة (يوسف، ٢٠٠٩) ^(٢) بعنوان: أثر اختلاف أساليب المناقشات الإلكترونية في البيئات التعليمية عبر الويب على بناء المعرفة وتنمية التفكير لدى طلاب تكنولوجيا التعليم

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المناقشات الإلكترونية المختلفة سواء أكانت متزامنة أم غير متزامنة. والتعرف على دور المناقشات الإلكترونية عبر الويب في تنمية التفاعل. بالإضافة على الكشف عن أثر المناقشات الإلكترونية عبر الويب في تنمية انطباعات الطلبة. وقد توصلت الدراسة إلى تحقق المناقشات الإلكترونية المتزامنة القائمة على الويب فعالية في كلاً من اختبار بناء المعرفة، وبطاقة ملاحظة الجوانب المهارية للتصميم التعليمي، واختبار مهارات التفكير الأساسية، واختبار مهارات التفكير الناقد.

٦. دراسة (Stephen J. Marshall، ٢٠١٠) ^(٣) بعنوان: الإطار التحليلي لدعم تطوير إستراتيجيات التعليم الإلكتروني.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية وجود مفاهيم جديدة حول القيادة وإدارة تطوير التعلم وإستراتيجيات التعليم الإلكتروني، والتعرف على القضايا المرتبطة بقيادة وإدارة تطوير، وتنفيذ، وتقييم التعليم الإلكتروني. وقد توصلت الدراسة إلى الإطار المفاهيمي الجديد قادر على تنبيه أولئك الذين لديهم مسؤولية تطوير التعليم الإلكتروني.

٧. دراسة (زكريا، ٢٠١١) ^(٤) بعنوان: الاتصال العلمي الإلكتروني بين الجامعات العربية ونظيراتها الأجنبية عبر شبكات الروابط الفائقة.

هدفت هذه الدراسة تحليل طبيعة الاتصال العلمي الإلكتروني بين الجامعات العربية مع بعضها البعض عبر شبكات الروابط الفائقة، وقياس واقع الحضور الإلكتروني لمواقع الجامعات العربية، وتأثيرها العنكبوتية في البيئة الإلكترونية، ومحاولة ترتيبها.

تحليل طبيعة الاتصال العلمي الإلكتروني بين الجامعات العربية ونظيراتها الأجنبية، وتحليل العوامل المؤثرة في الاتصال العلمي بين الجامعات العربية ونظيراتها الأجنبية في البيئة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر الدراسات الويومترية قد عملت على المؤسسات الأكاديمية الكائنة في

^(٢) شيماء يوسف، أثر اختلاف أساليب المناقشات الإلكترونية في البيئات التعليمية عبر الويب على بناء المعرفة وتنمية التفكير لدى طلاب تكنولوجيا التعليم، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الفيوم، جمهورية مصر العربية، (٢٠٠٩)، ص ٤.

^(٣) Stephen J. Marshall, An analytic framework to support eLearning strategy development, The current issue and full text archive of **this journal is available at**, www.emeraldinsight.com/1065-0741.htm, (2010), P177.

^(٤) محمود شريف زكريا، الاتصال العلمي الإلكتروني بين الجامعات العربية ونظيراتها الأجنبية عبر شبكات الروابط الفائقة: دراسة ويومترية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (٢٠١١)، ص ٤-١٧.

الدول المتقدمة. وتوصلت أيضا أن أكثر الدراسات الويبومترية المنصبة على تحليل الروابط الفائقة فيما بين المواقع الأكاديمية تعتمد على محرك بحث التافيسا، وأن هذا المحرك يغطي محتوى مواقع الجامعات على الإنترنت بصورة جيدة.

تجارب عالمية وعربية للجامعات بالتعليم الإلكتروني:

١. جامعة كولومبيا البريطانية University of British Columbia^(٥):

طور أحد أساتذة قسم علم الكمبيوتر هذه الجامعة ويسمى، "جولدبرج" نموذجا لمقرر نظم التشغيل لطلاب العالم الثالث في علم الحاسب الآلي مبنياً على الإنترنت (<http://homeberw.cs.ub.ca>)، وقد استخدم في هذا المقرر واجهة التفاعل الرسومية الكمبيوترية التي أسهمت في الوصول إلى مستوى عالٍ من التفاعلية، والمشاركة من جانب الطلاب بصفة خاصة، ويستخدم هذا البرنامج الجاهز مجموعة تسهيلات قوية، ومستويات تفاعل، ومشاركة عالية من مستخدميها، كما يسهم أيضا في خلق بيئة تعلم نشطة محببة للمستخدمين، حيث لا يتطلب من الطلاب المستخدمين للمقررات المطورة بهذا البرنامج أي مهارة فنية لاستخدام واجهة التفاعل الرسومية. وتشتمل الأدوات المستخدمة على:

أ- متابعة تقديم الطالب في دراسته، وإتاحة لوحة أخباراً Bulletin Board الطلاب.

ب- توفير عنوان بريد إلكتروني لكل الطلاب المشتركين في عملية التعليم.

ج- إمداد تسهيلات تساعد الطلاب في إنشاء وثائقهم على الإنترنت بالنص والرسوم.

د- أداء الاختبارات الدورية والامتحانات الإلكترونية في الوقت الحقيقي، ومصاحبة ذلك بالإجابات الصحيحة عن الأسئلة المتعددة بطريقة تفاعلية لمساعدة الطلاب في عملية التقويم الذاتي لأدائهم.

هـ- تقديم أداة مرجعية معدة خصيصاً لكل صفحة أو موقع ويب.

٢. التجربة البريطانية^(٦):

إن زيادة الضغوط التي مارستها الحكومة على المعاهد والجامعات في المملكة المتحدة لزيادة عدد الطلبة الملتحقين من الفئة (١٨-٣٠) سنة بحدود (٥٠%) في العام ٢٠١٠، لذا أصبحت مؤسسات التعليم في المملكة المتحدة أمام تحديات كبيرة لاستيعاب هذا العدد المتزايد من الطلبة من جهة، وتطوير

^(٥) موقع جامعة كولومبيا البريطانية، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٠ <http://www.forestry.ubc.ca>

^(٦) الجامعة المفتوحة، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٠ <http://www.open.ac.uk>

مهاراتهم من جهة أخرى. ومن هنا تأتي الحاجة إلى زيادة مصادر التعلم من خلال اعتماد تقنيات جديدة ستشكل الجزء الرئيسى من إستراتيجيات التعليم والتعلم لدى المؤسسات التعليمية، وتعد الجامعة المفتوحة البريطانية أكبر جامعة فى بريطانيا، أنشئت بأمر ملكى فى إبريل/ نيسان ١٩٦٩ وهى جامعة مستقلة تعتمد فى تمويلها على الدعم الحكومى، بالإضافة إلى مواردها الذاتية عن طريق الرسوم الدراسية، وتعاقدها مع مؤسسات أخرى فى تسويق المواد الدراسية، أو مواد البث الإذاعى والتلفزيونى، ولها أكثر من (٣٠٠) مركز دراسى فى بريطانيا، وحوالى ٤٦ مركزا دراسى خارجها، ورسالتها بأن تكون مفتوحة للجميع دون قيود زمنية أو مكانية.

٣. التجارب الأوروبية^(٧):

أولت المجموعة الأوروبية اهتماماً خاصاً للتعليم الإلكتروني، نظراً لأهميته فى توفير فرص التعليم والتدريب عبر الشبكة العالمية، وعملت معظم دول هذه المجموعة على تطوير البنية التحتية للاتصالات، وتوفير أجهزة الحاسوب للمواطنين بأسعار معقولة، ونتيجة ذلك أصبحت (٩٣%) من المدارس فى أوروبا متصلة بالشبكة العالمية، وضمن برامجه لدعم العلوم، والتكنولوجيا، والتعليم من خلال الجامعات، ومراكز البحث العلمى، وأولى الاتحاد الأوروبى الدعم الكبير لمشاريع التعليم الإلكتروني حيث تم دعم العديد من المشاريع الكبيرة مثل مشروع (Menu: Model for a European Networked University for E-learning) ويهدف إلى استحداث نموذج جامعة أوروبية افتراضية لتوفير فرص تعليمية لأكثر عدد ممكن من مواطنى الاتحاد من خلال التعليم الإلكتروني، والمشروع الريادى الثانى هو (Minerva E-learning Action Plan) والمتضمن دعم صناعة البرمجيات، والبنية التحتية الخاصة بالتعليم الإلكتروني، والتعليم المفتوح من خلال التعاون بين الصناعة، والجامعات، ومراكز البحث العلمى، وقد تم رصد ميزانية تصل إلى (٨,٥) مليون يورو.

4. جامعة فيرن المفتوحة^(٨):

تقع فى مدينة هاجن الألمانية، هى أول جامعة تبنت نظام التعلم عن بعد فى ألمانيا، وتمنح درجة البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، حيث بلغ عدد طلبة الجامعة فى منتصف عقد التسعينيات بحدود ٥٠ ألف طالب وطالبة موزعين على تخصصات الهندسة، وعلوم الحاسوب، والرياضيات، والعلوم الأساسية والاقتصاد، والتربية، والعلوم الاجتماعية. وللجامعة مراكز دراسية منتشرة فى ألمانيا، بالإضافة إلى عدد آخر من الدول المجاورة مثل: النمسا، وسويسرا، وهنغاريا، ويستطيع الدارس

(٧) Rita Morais, & other, " E-learning in European Higher Education Institutions, Results of a mapping survey conducted, (2013), P201.

(٨) موقع جامعة فيرن المفتوحة، تاريخ الزيارة ١١/٧/٢٠١٥ <http://www.fernuni-hegen.de>

من خلال المراكز الدراسية استعمال أجهزة الحاسوب والاتصالات للوصول إلى المادة التعليمية المطلوبة، وكذلك تصفح العديد من المصادر والمراجع العلمية المتوفرة في المكتبة الإلكترونية.

٥. جامعة كوين: Queens University^(٩).

تقع هذه الجامعة في مقاطعة أونتاريو، وتعد إحدى المؤسسات التعليمية التقليدية في كندا، وتقدم هذه الجامعة مثلاً معبراً عن تزايد تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم برامج المقررات التعليمية الإلكترونية، وقد أنشأت الجامعة برنامجاً لمساعدة طلاب الدراسات العليا في الحصول درجة الماجستير في إدارة الأعمال MBA باستخدام مؤتمرات الفيديو التفاعلية متعددة النقاط، كما أقامت لذلك مواقع تعلم في كثير من مدن المقاطعة، ودعم هذا النموذج بواسطة توفير الحاسبات الآلية المحملة بالبرمجيات الضرورية، التي تسمح للطلاب بالعمل معاً في فرق عمل، وإنزال وتحميل الواجبات، أو التكاليف الدراسية، وإمكانية التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس، واستخدام شبكة الإنترنت المدعومة لمؤتمرات الفيديو.

٦. التجربة الصينية^(١٠):

إن التعليم الإلكتروني في الصين له خاصية تختلف عن بقية الدول؛ لكون الصين من الدول التي حققت قفزة نوعية في معدلات النمو، وأصبحت من الدول المتقدمة، ويشكل الطلبة بحدود (١٧%) من عدد سكان الصين، وقد ازداد عدد طلبة الجامعات والمعاهد العليا من (١,١) مليون طالب عام (١٩٩٨) إلى حوالي (٣) مليون طالب وطالبة في عام (٢٠٠٢). إن هذه الزيادة في أعداد الطلبة، وكذلك حاجة السوق الصينية إلى كوادر مهنية لتلبية حاجات الشركات، والمؤسسات ساعد على استخدام التعليم الإلكتروني، وتوفير البنية التحتية الضرورية لإيصالها إلى أبعد نقطة في الصين، وهو ما أدى إلى التعليم الإلكتروني في الصين.

٧. تجارب من البيئة المصرية:

النموذج الأول جامعة حلوان^(١١):

بدأت التجربة بتطبيق الدبلوم المهنية الافتراضية في التربية تخصص الإدارة التعليمية، تحت شعار (ابدأ دراستك العليا من البيت) وهو دبلوم معتمد من المجلس الأعلى للجامعات، وحاصل على

^(٩) محمد الهادي، حامد عامر، "التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت"، الدار المصرية اللبنانية، طبعة (٢)، (٢٠٠٧)، ص. ٢٠١.

^(١٠) Black board(2006) "black board accelerates E-learning in china". Online document available at: www.blackboard.com

^(١١) جامعة حلوان، كلية التربية والدراسات العليا، الدبلوم المهنية الافتراضية في التربية، تخصص الإدارة التعليمية، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٤. <http://www.helwan.edu.eg/edu>

شهادة الجودة، بدأت الدراسة عام ٢٠٠٥، وكان عدد المتقدمين ٢٧ دارساً، ومن أهداف البرنامج رفع مستوى معارف، ومهارات، واتجاهات، وسلوكيات الأفراد بقطاع التعليم، وتمكنهم من قيادة مؤسساتهم التعليمية بأسلوب أفضل بضمان جودة التعليم، عن طريق تحويل المحتوى التعليمي لجميع المقررات الدراسية إلى محتوى رقمي، ووضع المقررات الدراسية على شبكة المعلومات الدولية.

النموذج الثاني جامعة عين شمس^(١٢):

تماشياً مع التوجهات العالمية، وتيسيراً على الدارسين في مصر أو في الوطن العربي، اتجهت كلية التربية بجامعة عين شمس بتبنى مشروع تطوير نظام الدبلومات التربوية في ضوء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويهدف المشروع إلى تلبية احتياجات الدارسين في مصر، والدول العربية الذين تحول ظروفهم دون الانتظام في الدراسات العليا، وتعزيز التعليم الذاتي لدى الدارسين، حيث يتم توصيل المادة العلمية للدارسين أينما وجدوا بما يتناسب وإمكانياتهم، وظروفهم الحياتية، وتحسين العملية التعليمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وتقديمها من خلال إستراتيجيات تعليمية.

٨. تجارب من البيئة الفلسطينية:

النموذج الأول: جامعة القدس المفتوحة^(١٣):

بدأت جامعة القدس المفتوحة بفلسطين بتطبيق التعليم الإلكتروني منذ عام (٢٠٠٩)، وقد طبقت عدة نماذج للتعليم المدمج باستخدام نظام إدارة التعلم (Moodle) وتقنية التدفق المرئي في الفصل الدراسي لعام ٢٠١٠، حيث طرحت الجامعة ٣٠% من مقرراتها من خلال التعليم المدمج، وخلال الفصول الدراسية الأربعة السابقة طرحت أكثر من ١٥٠ مقرراً دراسياً بالنماذج المختلفة بالتعليم المدمج، وقد يتطلب هذا التوجه من الجامعة إعادة تصميم بعض المقررات، وتدريب طواقمها الأكاديميين لتصبح ملائمة للتدريس في بيئة مدمجة.

النموذج الثاني: تجربة الجامعة الإسلامية^(١٤):

تضمنت إنشاء صفحات للمسابقات في كلية الهندسة والعلوم، بدأت الجامعة بالتعرف على برامج التعليم الإلكتروني من خلال عقد دورة للإدارة العليا للجامعة الإسلامية في عام ١٩٩٩ باستخدام WebCT لتصميم المسابقات، ونشرها على الشبكة، وإنشاء المختبرات اللازمة للتعليم الإلكتروني، وقد تم إنشاء مظلة واحدة لكل الأقسام والمراكز التي تهتم بتكنولوجيا المعلومات، ومساعدته في مجال

(12) جامعة عين شمس، كلية التربية الدراسات العليا، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٤ <http://www.asu.edu.eg/article.php>
 (13) يوسف صباح، "واقع التعلم الإلكتروني" جامعة القدس المفتوحة، دراسة حالة، مجلة التعليم الإلكتروني، ص ١٨، (٢٠١٠). <http://www.elearning.gou.edu>
 (14) طارق العواودة، "صعوبات توظيف التعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها الأساتذة والطلبة"، رسالة ماجستير غير منشورة، (٢٠١٢)، جامعة الأزهر، ص ٤٥.

التعليم الإلكتروني والتكنولوجيا الأكاديمية، وتوسى دائرة التعليم الإلكتروني من أجل التطور، ومواكبة التقدم العالمى فى التعليم الإلكتروني إلى الحصول على دعم لإنشاء قاعات الدراسة الذكية Smart classrooms والقاعات الذكية، كما أن الجامعة على وشك الانتهاء من إنشاء مبنى خاص بتكنولوجيا المعلومات يحتضن الجانب الأكاديمى والتعليم الإلكتروني وتكنولوجيا الأكاديمية.

النموذج الرابع: تجربة كلية فلسطين التقنية بدير البلح فى استخدام التعليم الإلكتروني: (الخطة الإستراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٤)

بدأ تطبيق التعليم الإلكتروني فى كلية فلسطين التقنية بدير البلح منعام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) بعدد ٣ محاضرين و ٥٠ طالباً كتجربة لتطبيق التعليم الإلكتروني والاستفادة منه فى جعل التعليم الإلكتروني تعليماً مسانداً للعملية التعليمية، وتطوير عرض المناهج التعليمية من خلال الوسائل التقنية الحديثة، وتطويرها لخدمة المسيرة التعليمية، وتهدف فلسفة التعليم الإلكتروني فى الكلية إلى ترسيخ المبادئ التالية:

- تبنى فكرة التعليم الإلكتروني وجدواها، ونشر ثقافة التعليم الإلكتروني.
- التعليم الإلكتروني هو نظام مساند للعملية التعليمية التعليمية، وليس بديلاً عنها.
- أن يملك كل محاضر المعارف، والمهارات فى الثقافة التقنية للتعليم الإلكتروني.
- أن يكون كل محاضر قادراً على استخدام تقنية التعليم الإلكتروني بكفاءة.

أولاً: قطاع التعليم فى الدول النامية:

يؤكد تقرير البنك الدولى أن نسب التعلم المتدنية والمعايير الركيكة تشكل أكبر العوائق أمام عمليات التنمية الاقتصادية وفرص العمل، وقد وصف البنك الدولى تحت عنوان التقرير "الإصلاح التربوى فى الشرق الأوسط" الذى وصف الأنظمة التربوية فى البلدان العربية، بأنها متخلفة عن الركب مقارنة ببلدان نامية أخرى، فثمة ما يزيد عن مجموع ما يقارب ٧٠ مليون نسمة فى الوطن العربى أى ٢٧% من مجموع السكان، هم من الأميين، وكما تعجز أسواق العمل عن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة والمتزايدة من العمال، نظراً لأن تحصيلهم العلمى لم يؤهلهم بالضرورة للنجاح فى أرض الواقع، وبما أن نصف السكان فى المنطقة العربية من سن الشباب أى أقل من ثلاثين عاماً، كان لابد العمل على تأهيل وتعليم وتدريب هؤلاء الشباب ودمجهم فى الوظائف المختلفة، ويلاحظ فى السنوات القليلة الماضية أن الاهتمام بالتعليم أصبح بالنسبة للبلدان النامية يتسم بالأهمية وتم اعتباره حجر الزاوية لأى تطور اقتصادى، فأصبحت الحاجة إلى الإصلاح التربوى والتعليمى ضرورية فى البلدان

النامية، من خلال المبادرات العديدة إلى تحسين التعليم نوعاً وكماً، خاصة مع تزايد أعداد الشباب.
(حنانيا، ٢٠١١)

ولتطوير وتنفيذ برامج شاملة من الإصلاح التعليمي والتربوي وتكون متماشية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية يجب اتباع هذه الإستراتيجيات وهي:

١. يجب توسيع نطاق النظام التربوي ومناهجه على كل المستويات مع توفير التمويل اللازم.
٢. يجب الاستفادة من تأثيرات العولمة في إستراتيجيات الإصلاح التربوي الذى سيمكن البلدان العربية والنامية من مواجهة التنافس العالمى، مع المحافظة على قيمها وتقاليدها.
٣. يجب أن يكون هناك ترابط وتكامل بين الخطط التربوية الفعالة وبين المشروعات الحكومية، بشكل يكفل الترابط الوثيق بين التعليم وسوق العمل، إذ يقاس نجاح النظام التعليمى بقدرته على إنتاج أفراد ذوى كفاءات عالية قادرين على نيل وظائف تتلاءم مع تحصيلهم العلمى.
٤. وجود تطور تقنى وبناء المعرفة يستلزمان تطوير المناهج وإعادة تنظيمها للوصول إلى تطبيق فعال للتكنولوجيا.

يجب توفر عنصرين فى عملية الإصلاح التعليمى والتربوي الأول المعلمون الأكفاء والثانى التدريب المستدام. (بيومى، ٢٠١١، ص ٢٠)

يرى الباحثان: أن نسب تراجع جودة التعليم فى البلدان النامية وبالتحديد البلدان العربية، يعود لاتباع سياسات حكومية خاطئة اتجه قطاع التعليم، من خلال تهيمش هذا القطاع وعدم إعطائه الأولوية من نصيبها من الميزانية السنوية، وكما أن دور المجتمع المحلى المتمثل بالمؤسسات الخاصة، لا تعمل على تحفيز وتنشيط قطاع التعليم من خلال مدها بالكفاءات والقدرات التدريبية وتخصيص الميزانيات التى بدورها ستحقق تنمية تعليمية، وأيضاً ليس هناك وعى كافي لدى المجتمع للعمل والمساعدة والمطالبة بتحسين التعليم.

وتعود المشاكل التى تواجه النظام التعليمى فى البلدان العربية إلى:

١. النوعية الرديئة من المعلمين غير الأكفاء.
٢. الدافعية المتدنية لدى التلاميذ.
٣. العجز المالى والإنفاق على التعليم وتدنى الرواتب.
٤. المناهج الركيكة والقديمة التى لا توائم العصر الحديث.

٥. غياب المراكز البحثية المتخصصة.

٦. تكديس الطلاب بأعداد كبيرة واتباع التعليم التقليدي، وليس تكنولوجيا عملي حديث.

٧. الفروقات بين الجنسين، كما بين الطبقات الاجتماعية. (حنانيا، ٢٠١١، ب ص)

وتعقياً على سبق لا يعتقد الباحثان بان العولمة الراهنة والتي تحمل بين ثناياها الكثير من سمات الليبرالية المتوحشة- أى اقتصاد السوق داء لكل دواء وعلية فان تثير العولمة، أى الانتقال من مرحلة المعلومات إلى مرحلة المعرفة، يتوجب أن تكون المعلومات فى متناول جميع الشعوب وليست حكراً على دولة أو نظام بعينه والأحرى ليست احتكاراً خاصة للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والقوميات، وبالمعنى المشار إليه فهناك ضرورة لأنسنة العولمة لتصبح بالإنسان ولخير الإنسان ومن أجل الإنسانية جمعاء ومن هذه الزاوية بالتحديد نرى أهمية ودراسة التجربة الماليزية فى التعليم والتربية والتأهيل.

ثانياً: قطاع التعليم فى ماليزيا:

يعتبر قطاع التعليم من أهم القطاعات حظاً والتي مكنت ماليزيا من النهوض، وفتح لها باب التنمية على مصارعيه، فقد أولت الحكومة الماليزية أهمية كبيرة للتعليم والتدريب وقد خصصت لها حصة كبيرة من ميزانيتها تتراوح ٢٠% - ٢٥%، أى ما يعادل ٥٤,٦ مليار دولار لتطوير قطاع التعليم. وهذا يؤكد على أهمية التعليم والمعرفة وذلك بهدف تنفيذ المخططات والمشاريع فى مجال التربية والتعليم لوصول ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة علمياً فى غضون ١٥ سنة المقبلة، وإن هذه الموازنة تشمل على تعزيز أساليب التدريس والكفاءات العلمية إضافة إلى الحفاظ على اللغة الملاوية واتقان اللغة الإنجليزية والتوسع فى استخدام التقنيات الحديثة فى النظام التعليمي، وفى المجال فان الموازنة لعام ٢٠١٤ م، قد خصصت ٦٠٠ مليون ريجينت للمنح البحثية فى المؤسسات العامة للتعليم العالى حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد الماليزي لعام ٢٠١٤ م^(١٥)، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على مستوى العالم، حيث أن ما يدعش حقاً أن الإنفاق على التعليم والتدريب أكبر بكثير مما تنفقه الحكومة على القطاع العسكرى والجيش والدفاع ويمثل ثلاث أضعاف ما تنفقه على قطاع التعليم مقارنة بالقطاع العسكرى. (صالح، ٢٠١٠)، برزت قضية التعليم فى ماليزيا كجزء حيوى من سياسة الدولة الإنمائية، تشرف الدولة على قطاع التعليم الذى خضع لتطورات هائلة عبر السنين، فالأعوام الثلاثين الأخيرة كانت بناء الدولة وتعزيز الوحدة الوطنية، من خلال تطور نظام تعليمي موحد ومنهج دراسي وطني، إضافة إلى اعتماد اللغة الوطنية (بهاسا ملاو) فى التدريس والتواصل،

¹⁵ www.kuna.net.kw/article details

كذلك لوحظ تزايد في أعداد المسجلين في المدارس، لاسيما الابتدائية والثانوية منها تشهد ماليزيا اليوم تسجيل حوالى ٦ مليون تلميذ موزعين على ٧٦٠٠ مدرسة ابتدائية و ٢٠٠٠ مدرسة ثانوية، كما أن التعليم الإلزامى في السنوات الست من المرحلة الابتدائية يتبعها ٥ سنوات من التعلم الاختياري. (حنانيا، ٢٠١١) وكما أن نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسى ١٠١% حسب آخر إحصائية ٢٠١٢، وهى إجمالى عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائى بصرف النظر عن السن معبراً عنة كنسبة مئوية من السكان فى السن الرسمى للالتحاق بالتعليم الأساسى، ويمكن أن يتجاوز نسبة الالتحاق عن ١٠٠% بسبب قيد الأطفال الذين تخطو العمر المدرسى المقرر، والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسى المقرر فى سن متأخر أو مبكر، أو بسبب إعادتهم إلى الصفوف^(١٦)، أن نجاح السياسات التربوية فى ماليزيا أدى إلى تحقيق تراكم رأس المال البشرى المدرب، والذى يعتبر عمود التنمية وجوهرها، فقد أولت الحكومة عناية خاصة بالتعليم، خاصة التعليم الأساسى والفنى واستخدمت اعتمادات مالية كبيرة فى مجالات العلوم التقنية، حتى المجالات الإنسانية، تم دعمها بواسطة القطاع الخاص، وقد سعت الحكومة بجلب الخبرات الأجنبية فى كافة مستويات التعليم والتقنى لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية، وهو ما ساهم فى رفع مهارة قوة العمل التى أصبحت من مزايا التفضيلية للاقتصاد المالىزى. (ناصر، الجغيمان، ٢٠١٢، ص ٧٨-٧٩)

المبادئ والأهداف العامة للتعليم فى ماليزيا:

تسعى ماليزيا من خلال التعليم إلى تربية جيل قوى ومتوازن فى بنائهم النفسى والروحى والفكرى والعقلى والجسدى، بالإضافة إلى بناء العقيدة السليمة، كما وتسعى ماليزيا إلى تربية أبنائها على مستوى عالٍ من الأخلاق والمعرفة والكفاءة يشعرون بالمسئولية تجاه وطنهم ويسهمون فى تحقيق التنمية لأسرهم ومجتمعهم ووطنهم، لذلك تسعى هذه الأنشطة والبرامج التعليمية والتربوية التى تقدمها ماليزيا إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. غرس القيم الأخلاقية المحببة فى نفوس الطلبة وذلك لترقية شخصياتهم ولغرس التنمية الجمالية والإحساس بالمسئولية والنظام والعمل للإسهام بشكل فعال فى بناء وطنهم.
٢. إعداد القوى العاملة ذات المهارات المختلفة واللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية والوطنية.
٣. تزويد الطلاب بالمهارات العقلية والانفعالية الأساسية وذلك بشكل متكامل لإعداد أفراد متوازنين نفسياً وجسدياً وروحياً وكذلك قادرين على القراءة والكتابة وظيفياً.
٤. خلق الضمير الوطنى من خلال بث الأفكار العامة والقيم والانتماء وغرسها لدى التلاميذ وذلك لتحقيق الوحدة الوطنية والهوية القومية. (الزكى، الخزاعلة، ٢٠١٣، ص ٧٣-٧٤)

¹⁶ data.albankaldawli.org/country/mala

الأولويات والاهتمامات التربوية الحالية:

عند استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ أصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة، لقد تعرض قطاع التعليم إلى متغيرات وعمليات تطوير مستمرة ودائمة، فخلال السنوات الثلاثين الماضية قامت الحكومة بجهود واضحة وكبيرة من أجل توحيد جميع فئات المجتمع، فتم اتباع النظام التعليمي الموحد (المركزي)، يضم فيه منهج وطني واحد، والتأكد من استخدام اللغة القومية باعتبارها أداة تدريس واتصال، وقد شهدت تلك الفترة تزايداً كبيراً في معدلات الالتحاق في مختلف المراحل التعليمية.

ومن أجل إحداث الجودة في العملية التعليمية باشرت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات في النظام التعليم الإلكتروني وهي:

١. إعداد معلمين أكفاء قادرين على العطاء بكفاءة وفاعلية.
٢. تحسين جودة الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم.
٣. زيادة في استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في عمليات التعليم.
٤. التوسع في تقديم التسهيلات التعليمية والتربوية المختلفة من أجل تحسين العملية الإدارية.
٥. تقديم الحوافز المناسبة وذلك لتشجيع الالتحاق بالمجالات العلمية.
٦. تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق *schools* وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف.
٧. التأكيد على استخدام لغة الملايو وهي اللغة الوطنية كوسيط أساسي في التدريس في جميع المدارس والمؤسسات والجامعات.
٨. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية.

وقد قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات في المجالات الرئيسية المتعلقة بالعملية التعليمية، وهي إصلاحات في التشريعات التربوية وإقامة المجتمع التكنولوجي وإثراء وتنويع المنهج وإصلاحات في التعليم العالي. وإقامة المجتمع التكنولوجي قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات وهي ما يلي:

١. تطوير ما يُعرف بالمدارس الذكية *smart schools*.
٢. إدخال برامج التعليم الحديثة.

٣. الاهتمام بنشر الإنترنت والوسائط المتعددة.
٤. تطوير المصادر الإلكترونية.
٥. ترقية المدارس حتى تصبح مدارس تقنية.
٦. نشر تعليم الحاسوب في جميع المستويات والأعمار.
٧. التأكيد والاهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا. (الزكى، الخزاولة، ص ٨٣)

إدارة النظام التعليمي في ماليزيا:

تطورت الإدارة التعليمية في ماليزيا بعد الاستقلال حيث مرت بعدة مراحل صاحبها تغيرات في الهيكل المستوى العام أو المركزي. أما على المستوى الإقليمي أو مستوى الولايات فكل ولاية هناك إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم. (الزكى، الخزاولة، ص ٨٤)

فهناك أربع مستويات للإدارة داخل وزارة التعليم في ماليزيا وهم:

١. على المستوى الفدرالي: (المركزي)

وزارة التعليم هي المسئولة عن ترجمة السياسات التربوية ووضع الخطط والبرامج والمشروعات التربوية وفقاً للطموحات والأهداف القومية، كما تقوم الوزارة بوضع الإرشادات لتنفيذ برامج التعليم على المستوى الفيدرالي، وإدارته، ويرأس الوزارة وزير يعاونه اثنين من المساعدين، إلى جانب المدير العام للتعليم يكون مسئول عن إدارة الأمور المهنية التخصصية وتتبع الوزارة نظام اللجان في إجراءاتها لاتخاذ القرار.

٢. على مستوى الولاية:

هناك أربع عشر ولاية في ماليزيا وكل ولاية لها إدارة تعليم خاصة يرأسها مدير للتعليم مسئول عن تنفيذ البرامج والأنشطة التربوية في الولاية، ومن وظائفها الرئيسية وهي:

- تنظيم وتنسيق وإدارة المدارس في الولاية فيما يخص الموظفين والهيئة التربوية والشئون المالية وتطوير المباني.
- تتولى عملية الإشراف على تنفيذ البرامج التربوية وصياغتها، وتقدم هذه الإدارة تغذية راجعة باستمرار عن كافة أنشطتها للوزارة التعليم المركزي.

٣. على مستوى المقاطعة: (مكاتب التعليم في المقاطعة / المنطقة)

مكاتب التعليم في المنطقة هي امتداد لإدارة التعليم في الولاية، وتشكل حلقة وصل بين

المدرسة وإدارة التعليم في الولاية وتساعد هذه المكاتب في الإشراف على تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التربوية في المدارس بالمنطقة، والمقاطعات التعليمية ليس لها صلة بالمقاطعات الإدارية فإنه يتم إنشائها على أساس الاحتياجات التعليمية وليس الاحتياجات الإدارية.

٤. على مستوى المدرسة:

يتولى التعليم: مسئولية القيادة المهنية والإدارية في المدارس، ويساعد المدير مساعد أول (وكيل)، في إدارة الأعمال اليومية بالمدرسة وتشمل واجبات المدير بشكل أساسى وإدارة المدرسة بشكل عام الإشراف على تطبيق المناهج الدراسية وفقاً لسياسة التعليم الوطنية ويقوم المدير بالإشراف على الأنشطة المنهجية وتعزيزها وقيادة المدرسة مهنيًا، ومتابعة المعلمين والطاقم التدريسي، ويوجد في كل مدرسة بماليزيا جمعية للآباء والمعلمين، حيث تقدم هذه الجمعيات الدعم والمساعدة وتعزيز التعاون بين المدرسة والمجتمع. (الزكى، الخزاعلة، ص ٨٤)

أهداف السياسة التربوية في ماليزيا:

تهدف السياسة التربوية في ماليزيا إلى:

١. إعداد الأفراد عقلياً وروحياً وعاطفياً وجسماً قائماً على الإيمان بالله وطاعته.
٢. تزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة فى بناء الوطن والمجتمع.
٣. ترسيخ الانتماء الدينى وتعزيز الاتجاهات الفكرية والثقافية والسلوكية المبنية على قيم الدين فيما يتعلق بالأعراف والطوائف المختلفة فى ماليزيا فكل طائفة لها تعليمها الدينى الخاص بها.
٤. إعداد المواطنين بصورة أكثر دينامية وإنتاجية لمواجهة تحديات القرن القادم فى عملية التنمية الوطنية نحو تحقيق وضع صناعى جديد. (ناصر، الجيمان، ٢٠١٢، ص ٧٨-٧٩)

تجدر الإشارة أن أهداف السياسة التربوية الماليزية تهدف فى تركيزها على القيم الدينية، أى قيم الفضيلة والأخلاق استناداً إلى فلسفة كل مذهب أو طائفة دينية وبكلمات أخرى ولجهة تعدد الأعراف والأديان فى ماليزيا فإن الثقافات الدينية تتمحور حول المفاهيم الدينية ليس من زاوية الطقوس والعبادات، بل من زاوية الحضارية وتعميق القواسم المشتركة بين كافة الطوائف والأجناس بهدف تعزيز الوحدة القومية، وتتحية الفروقات والاختلافات، ولذا فإن النظام السياسى فى البلاد يقوم على أسس علمانية تفصل المؤسسة السياسية عن المؤسسة الدينية دون ان تمس بالأديان وقدسيتها وممارستها كقيمة مجتمعية لكافة الطوائف بلا استثناء، أى ان الفصل الدين عن الدولة وليس عن

المجتمع، وهذا ما أكده "مهاتير محمد" صانع النهضة الماليزية عندما قال " لو أردت أن أصلى سأذهب إلى مكة وان أردت المعرفة سأذهب إلى اليابان "

٥. تمويل التعليم:

الحكومة في ماليزيا هي الملزمة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية، فالتعليم مجاني وإلزامي في المراحل الأساسية، ويعاقب عليها القانون، ومن أجل ذلك تتكاتف جهود كل من المؤسسات والوزارات والهيئات الموجودة في ماليزيا من أجل النهوض في التعليم، وتشارك كل جهة في تمويل التعليم بما تستطيع، بالإضافة إلى بعض المساعدات الخارجية التي تتلقاها ماليزيا من بعض الدول والمنظمات الدولية.

ويعتبر التعليم في ماليزيا مركزى، أى أن النظام التعليمي يخضع لوزارة التعليم، لهذا السبب فإن التعليم يعد أحد بنود الإنفاق العام في ماليزيا، وبدأت الدولة تزيد من المخصصات المالية بالتعليم حيث تدرك أهميته الجوهرية لإحداث التنمية الاقتصادية وكما أسلفنا سابقاً فإن من ٢٠% إلى ٢٥% تخصص من الميزانية السنوية للإنفاق التعليمي.

تؤمن ماليزيا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فهي تقوم بتقديم الخدمات التعليمية للجميع، وبالنسبة للطلبة الغير القادرين اقتصادياً على مواصلة تعليمهم تقدم الدولة لهم العديد من المساعدات التي تمثل في منح دراسية لإكمال دراستهم بالتعليم الجامعي سواء في الجامعات الماليزية أو في جامعات أوروبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وكندا ومصر أيضاً. تتلقى ماليزيا العديد من المساعدات الخارجية للتعليم والتدريب وذلك في شكل مساعدات فنية وبرامج استثمارية، وتأتي هذه المساعدات من مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونسيف، ومنظمة اليونسكو، وبعض الدول مثل استراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة، أما بالنسبة للقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية فإن عملية تمويل التعليم يُعد ضئيلاً خصوصاً في المستويات الدنيا، ويتركز إسهاماتها في التعليم الجامعي والتعليم العالي، لذا فإن الحكومة تسعى إلى تشجيع المشاركة من قبل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وذلك للمشاركة في التمويل التعليمي لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة. (الزكى، الخزاعة، ص ٧٨). وعلى سبيل المقارنة بين الإنفاق الحكومي على التعليم فإن الحكومة الأمريكية تنفق ١٢,٧% من موازنتها على التعليم وهذا آخر استطلاع البنك الدولي عام ٢٠١٠م. (١٧)

حول موازنات التعليم في الولايات المتحدة فإن هذا الامر يدفع الباحثان لإلقاء الضوء حول التجربة الأمريكية في النظام التعليمي. (ناصر، الجغيمان، ص ٨٥) يعد نظام التعليم في أمريكا نظاماً

.¹⁷<http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS>

لا مركزياً، ولهذا السبب فإن القوانين التى تحكم برامج التعليم والتى تحكم الهيكل التعليمى ككل، بأنها تتنوع بدرجة كبيرة ما بين ولاية وأخرى، فلكل ولاية لها نظام خاص فى التعليم ولها إستراتيجياتها الخاصة به، التى تبنى عليها نظامها التعليمى، رغم هذا التباين يبدو أنها متشابهة بشكل ملحوظ بسبب العوامل المشتركة بين الولايات كالحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتنقل المتكرر للطلاب والمعلمين من ولاية إلى أخرى ومن ثم فإن التجريب والتنوع فى كل ولاية لا يعوق شكل النظام التعليمى فى أمريكا.

نظرة عامة عن التعليم الأمريكى:

كل ولاية ذات سيادة مستقلة فى الإدارة، كما أنها تحدد مدة التعليم الإلزامى، وتضع القوانين المدرسية الخاصة، وتحدد معاييرها من أجل إعداد المعلمين وتعيينهم وغير ذلك، يعتبر التعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية إجبارى ومجانى فى كافة المدارس الحكومية يبدأ من سن السادسة حتى سن السادسة عشر إلى أن ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانوية.

أما بالنسبة للمدارس الخاصة فيُسمح لها العمل بناءً على لوائح خاصة وتراخيص خاصة لاعتماد هذه المدارس من الولاية التابعة لها، لا يوجد منهج قومى رسمى للتعليم فى الولايات المتحدة بل تقع مسئولية المناهج وتخطيطها وتطويرها بناءً على عاتق إدارة التعليم التابعة للولاية، مع إتاحة الفرصة للولايات المحلية والمدارس بقدر معين من المشاركة فى المناهج وفى تخطيط المناهج وتطويرها وذلك يقع على عاتق المختصين ومدراء المدارس والمعلمين وأساتذة الجامعات.

لهذا يرى الباحثان: إن أوجه التلاقى بين النظام التعليمى الماليزى، ونظام التعليم الأمريكى فى إجبارية ومجانية التعليم فى المراحل الأساسية، والاختلاف بينهما فى تطبيق النظام التعليمى، فماليزيا تتبع النظام المركزى فى التعليم، والولايات المتحدة الأمريكية تتبع النظام اللامركزى فى نظامها التعليمى، فالولايات الماليزية مرتبطة بوزارة التعليم (الفدرالى)، وتستمد منها التعليمات والإرشادات. بدورها تراقب وزارة التعليم المتمثلة بالحكومة، تطبيق القوانين والسياسات والمناهج من خلال وضع الخطط ورسم السياسات ويتم وضع منهاج قومى شامل، يحتوى على المعلومات والمقومات الوطنية والدينية الماليزية، أما النظام الأمريكى فلا يوجد منهج قومى بل يترك لكل ولاية الحرية والتصرف بوضع المناهج المناسبة أما الإنفاق الحكومى على التعليم فى الحكومة الأمريكية تتفق ١٢,٧% من موازنتها على التعليم وهذا آخر استطلاع البنك الدولى عام ٢٠١٠م، أما الحكومة الماليزية تتفق على التعليم ٢٠% إلى ٢٥% استناداً للمقاربة السالفة الذكر يعتقد الباحثان أن النظام الماليزى أفضل من نظيره الأمريكى كون الأول يرتقى إلى مستوى منظم وبعيد عن العشوائية، مثل ما يحدث فى النظام الأمريكى، فهى تترك الحرية المطلقة لكل ولاية، وتتبع مناهج مغايرة عن الولايات

الأخرى، وان كان لها بعض الإيجابيات من حيث تطور المناهج والتقنيات، إلا أنها تفتقر لتوحيد الصفوف تحت راية واحدة وتوحيد القومية، ففي ماليزيا إدارة مركزية واحدة تقوم بتوزيع المهام والصلاحيات لكل الولايات وتراقب عن كثب، حيث توكل لكل ولاية مسئول لها يتبع تعليمات الوزارة (الرئيسية)، والتي تراقب النظام المعمول والمناهج التعليمية فهي بهذا تعمل على التوحيد المجتمع وتماسكه وتبنى وتحقق العدالة إلى حد كبير بين كافة أبناء المجتمع الماليزي.

تجدر الإشارة إلى انه تم أفراد هذا العرض المطول للنظام التعليمي في ماليزيا ومقارنته مع نظيره الأمريكي، كى يوضح مدى تعاطف الاهتمام للدولة الماليزية بتطوير وتحديث الموارد البشرية، كون أن هناك قناعة بأن التنمية يتوجب أن تنجز بالإنسان وللإنسان وليس كهدف فى حد ذاته. وتكمن سر نجاح التجربة الماليزية عندما اتبع رئيس الوزراء الأسبق مهاتير محمد سياسة تنمية العنصر البشرى من خلال التعلم والاستفادة من خبرات الدول وخاصة اليابان من خلال :

سياسة النظر شرقا:

بعد ما أجرى مهاتير محمد (١٩٨١م-٢٠٠٣م) دراسة ميدانية فى شكل جولة استطلاعية إلى اليابان سنة ١٩٨١م، توصلت الإدارة السياسية والاقتصادية فى الحكومة الماليزية، إلى أن النموذج اليابانى المفتوح يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزى نحو بناء مستقبل بلدهم الاقتصادى والتنموى، ونظراً لما يوفره هذا النموذج من هامش كبير من الحرية، والحد من وصاية الغرب (ناصر، ٢٠١٠، ص٢٢٣-٢٢٤)

حث واعتمد مهاتير محمد على الاستفادة من التنمية اليابانية بشكل خاص وأعطى الضوء الأخضر للماليزيين من الاستفادة والتعلم من اليابان، كونها تحظى بعمليات تنموية شاملة فى شتى المجالات فتم إرسال البعثات إليها والتعلم والاستفادة منها وإن يتم نقل الخبرات والمهارات التى ساعدت على النهضة اليابانية، وقد حدد مهاتير محمد العوامل التى أعتقد أنها وراء نجاح النموذج اليابانى فى النظام وأخلاقيات العمل، فنظام الإدارة فى اليابان عالى الكفاءة، وإن هناك تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومن ثم فقد دعا إلى تبني هذه الممارسات والعمل به وزرعه لدى الماليزيين، وقد فرق مهاتير محمد بين العلم والدين حينما قال "إن أردت أن أصلى سأذهب إلى مكة وإن أردت المعرفة والعلم سأذهب إلى اليابان" إشارة منة إلى أن الحكومة تعطى اهتمام للعلم فى الدرجة الأولى وإن الاتجاه نحو المعرفة والعلم لا حدود لها فأرسل البعثات الطلابية إلى اليابان والى دول المتقدمة لنقل التجارب والخبرات والتكنولوجيا إلى ماليزيا وهذا ما تم فعلا وأصبحت قيد التنفيذ الملموس على الأرض الواقع. (صالح، ٢٠١٠)

وعلى هذا تعنى سياسة النظر شرقاً من وجهة نظر مهاتير الالتحاق بالدول المتطورة في مجالات التنمية وخاصة اليابان، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

١. بهدف خلق جيل جديد من الشباب والعمالة الماليزية المدربة تدريباً تكنولوجياً عالياً والقادرة على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة، وذلك من خلال إرسال البعثات الطلابية والعمالية للتعليم والتدريب، أو باستضافة الخبراء اليابانيين لنقل أحدث التقنيات الحديثة إلى ماليزيا.
٢. تحويل أنظار الشعب الماليزي إلى نموذج الدولة الناجحة المتقدمة التي استطاعت في غضون سنوات قليلة التغلب على الخراب والدمار الذين خلفتهما الحرب العالمية الثانية، والوصول إلى أعلى مراحل التكنولوجيا والتقدم، وبالتالي بعث التفاؤل والحماسة في عقول الشباب الماليزي.
٣. فتح الباب أمام الاستثمارات اليابانية في ماليزيا بعد تهيئة المناخ والأيدى العاملة والبيئة الصناعية وبذلك تنتقل كل التكنولوجيا اليابانية إلى ماليزيا لتصبح بذلك ماليزيا يابان الثانية. (أيوب، ٢٠٠٠، ص ١٠٥-١٠٦) وبالفعل ابتكرت اليابان نقلة حضارية في الاقتصاد الماليزي ويقول مهاتير محمد "إن اليابان استثمرت في بناء الاقتصاد الماليزي حينما كانت ماليزيا لا تزال فقيرة وكانت طموحاتها للتقدم بعيدة عن التحقيق، وقد ساعدت هذه الاستثمارات في رفع مستوى معيشة الماليزيين، وهذا الدعم الياباني يختلف كلياً عن الاستثمارات الغربية في المضاربة على العملة التي جاءت إلى ماليزيا بعد أن تجاوز الاقتصاد الماليزي مرحلة الإقلاع نحو التقدم ليس للمساعدة في بناء الأمة الماليزية ولكن في جني ثمار تقدمها. (فرح، ٢٠٠٧، ب ص)

ثالثاً : واقع التعليم في فلسطين:

يعتبر التعليم في فلسطين تعليم مركزي يخضع لوزارة التربية والتعليم المتمثلة بالحكومة ومهمتها متابعة والإشراف على المناطق التعليمية في محافظات الوطن، التعليم في فلسطين مجاني من سنة ٦-١٨ المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية. بعد هذه المراحل تبدأ شخصية الطالب تخذ شكل الاستقلالية وبناء الذات، وتتميز فلسطين عن باقي الدول العربية بأنها أكثر النسب التي تخرج العنصر المدرب وتمتلك قوة بشرية مدربة من بين الدول العربية حيث أنها تصدر هذا العنصر إلى الدول الخليج وباقي الدول العربية وهذا أمر يسجل لها، الميزانية المخصصة لتعليم في فلسطين لا تزيد عن ١٦% ومعظمها تذهب كنفقات ورواتب للمعلمين وليس للتطوير والتحديث البنية التعليمية وهذا ما يعيب التعليم في فلسطين وعدم إعطائه الأهمية الأكبر في الموازنة السنوية (١٨) فقد بلغ عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية ٢٨٥٦ مدارس بواقع ٢١٤٤ مدرسة في المحافظات الشمالية (الضفة

¹⁸ http://pcbs.gov.ps/site/lang_ar/1/default.aspx

الغربية)، و ٧١٢ في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، حيث بلغ عدد المدارس التي تشرف عليها الحكومة ٢٠٩٥ مدرسة و ٣٤٩ تشرف عليها وكالة الغوث الدولية و ٤١٢ يشرف عليها القطاع الأهلي والخاص، كما أشارت النتائج أن هناك ٣ مدارس فقط في الضفة الغربية تداوم في الفترة المسائية، بينما حوالى ٢٣٧ مدرسة في قطاع غزة تداوم في الفترة المسائية.

وتشكل نسبة الأمية في فلسطين لعام ٢٠١٤م فان معدل الأمية للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر في فلسطين ٣,٦% ، بواقع ٣,٨% في الضفة الغربية، و ٣,١% في قطاع غزة، وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث حيث بلغ معدل الأمية بين الذكور ١,٦%، في حين بلغ معدل الأمية عند الإناث ٥,٦% حسب عام ٢٠١٤م، وحسب إحصائيات دائرة الإحصاء الفلسطيني، فنجد أن نسبة الإناث تزيد بفارق الضعف وهذا يفسر أن تفضيل التعليم للذكور عند أرباب الأسر والذي ما زال قائماً على حساب الإناث ويعزى هذه النسبة إلى وجود الفقر المدقع الذي يقود أرباب الأسر عن سحب أبنائهم من المدارس وإحاقهم بالعمل المبكر وهذا ما يعود بالسلب على المجتمع الفلسطيني وزيادة الأمية في فلسطين، وتشكل نسبة الأمية وان كانت النسبة تدعو للتفاؤل، وهى من النسب الجيدة مقارنة مع الدول العربية المجاورة، إلا أن هذه النسبة يجب البحث عن كيفية حلها بطرق تربوية وإرشادية ودعم أكثر من قبل الحكومة من خلال دعم القطاع الاقتصادى ومنح إعفاءات للطلبة الغير قادرين على التعليم، بشكل أكثر جدية حتى تخرج فلسطين من ظاهرة الأمية بشكل كامل، (١٩)

وكذلك بينت النتائج الإحصائية أن هناك ١١٧١٥٩٦ طالباً وطالبة ملتحقون في كافة مدارس الوطن، بواقع ٦٨٤٦٩٩ طالبا/ة في الضفة الغربية و ٤٨٦٨٩٧ طالبا/ة في قطاع غزة. وبالنظر إلى توزيع الطلبة حسب جهات الإشراف؛ أظهرت النتائج أن ٧٧٢٩٢٩ من الطلبة ملتحقون بالمدارس الحكومية، ٢٨٨٥١٥ ملتحقون بمدارس وكالة الغوث الدولية، و ١١٠١٥٢ في المدارس الخاصة، علماً بأن النتائج أظهرت كذلك أن مدارس الحكومة بغزة ٢٣٠٢٣٦ والوكالة ٢٣٨٤٨٩ أى حوالى ٤٩% من طلبة قطاع غزة ملتحقون في مدارس وكالة الغوث الدولية وذلك حسب إحصائية وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ٢٠١٥. (٢٠)

كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن نسبة الطالبات الإناث تشكل ٥٠,٤% من مجموع الطلبة في كافة المراحل، لترتفع هذه النسبة إلى ٥٥,٧% في المرحلة الثانوية من مجموع طلاب المرحلة الثانوية .

وأظهرت النتائج مساواة ما بين الشاب والفتاة في التعليم المدرسى بنسبة ٥٠%، مما يدل على

¹⁹ .<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9145>

²⁰ .<https://www.maannnews.net/Content.aspx?id>

تغير في ثقافة المجتمع الفلسطيني وحرصه على تعليم الفتاة عما كان عليه في الماضي، ولعل صعوبات الحياة وتعقيداتها والخوف على مستقبل الفتاة كان أيضا من إحدى دوافع الأهل للحرص على ضمان مستقبلها المهني، فأصبحت المرأة مصدر مشارك في زيادة الدخل والإعالة، ومصدر مهم في تفعيل المجتمع والبناء واتخاذ القرار إلى جانب الرجل، وهذا يُبرز تحول القناعات لدى عقلية المجتمع أن الفتاة قادرة على الإبداع والتفكير والإنجاز مثلها مثل الشاب بل تتغلب عليه في كثير من الأحيان. إن الزيادة في مُدخل التعليم في كل عام لأعداد الطلبة الجدد، والمساواة في الحق بالتعليم بين الجنسين، يدعوا الحكومة الفلسطينية وواضعي الموازنة بزيادة اهتمامهم وحرصهم على التطوير للبيئة التعليمية بكافة الأشكال.

ان النسب المرموقة في التعليم والتأهيل ومساواة الذكور والإناث لا يعنى أن مساهمة الإناث في سوق العمل تدعو للتفاؤل، فرغم النسبة المشرفة للفلسطينيين في التحصيل العلمي مقارنة بالدول العربية والإسلامية فان مساهمة النساء في قوة العمل والنتاج المحلى الإجمالى لا زالت متدنية ولا تتجاوز ١٥% من الناشطين، بل أن دولا عربية مجاورة تتجاوز نسبتها ٢٠-٢٥%، وهذه الظاهرة تحتاج إلى مراجعة جديّة لدى صانع القرار الفلسطيني كي تستطيع المرأة أن تكون شريكا حقيقيا للرجل في كافة مناحي الحياة.

رابعاً: ويرى الباحثان أن معوقات التعليم الإلكتروني تكمن في الآتى :

١. عدم وجود ميزانية مناسبة للتطوير والتعليم الإلكتروني :

حيث أن اهتمام الحكومة في التعليم محور مهم لأي عملية تنموية تشمل كافة المجالات سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فنجد أن الحكومة الفلسطينية عاجزة عن توفير متطلبات التعليم وتطويرها لكي تواكب التقدم العلمى حيث أن دولا كثيرة في العالم تخصص الميزانيات الكبيرة لقطاع التعليم، أكثر ما تخصصه لقطاع التسليح والجيش إيماناً منها بأهمية تطوير العنصر البشرى، رغم وجود رغبة وتأكيد من قبل الحكومة الفلسطينية بزيادة حصة التعليم إلى ١٩% للعام ٢٠١٦م إلا أن هذه الزيادة هي زيادة طبيعية وليس تطويرية بمعنى أن أعداد المواليد في ازدياد وبتالى هناك مدارس جديدة وزيادة في إعداد المدرسين والإداريين.^(٢١)

٢. اتباع المنهاج التقليدى وليس المنهاج الحديث المعتمد على التكنولوجيا :

وعدم فتح فروع وقنوات تعليمية تواكب العصر الذى نعيشه هذا ما جعل التعليم عقيم لا يقدم ما هو جديد فاهتمام الدول الآن بإنشاء مدارس مهنية وتبتعد عن تدريس التلقينى الجاف. (الأغا، ١٩٩٢، ص ١٣)

²¹. بوابة الهدف الإخبارية في يوم المعلم <http://hadfnews.ps/post>

٣. تكدر الطلاب فى الفصول الدراسية :

زيادة إعداء الطلبة فى الفصل يزىء من كاهل المعلم فى إرسال الرسالة العلمية بالشكل السليم والتربوى مما يجعل المعلم لا يهتم بالتحصيل العلمى لءى التلاميذ مما يدفعه إلى الهروب من واقع المسئولية نتيجة العمل الشاق والساعات الدراسية الكثيرة واللى ترهق المعلم بشكل أساسى، وهذا ما يعوق عملية التعليم وخروج طلاب أكفاء. حيث أن البناء الهيكلى والبيئى السليم لا يتناسب مع أعداد الطلبة المتزايد فى كل عام، وان عدد المدارس التى تبلغ ٢٧٥٣ مدرسة، حسب إحصائية ٢٠١٣م^(٢٢) لا تتناسب مع عدد الطلبة المتزايد كل عام والذى فاق المليون طالب مما سيولد الكثير من العقبات والمشكلات داخل المدارس، بالإضافة أن بعض من هذه المدارس وخاصة التابعة للحكومة ووكالة الغوث قديمة جداً وتحتاج إلى إعادة هدم أو ترميم من جديد، وتعانى من مساحة ضيقة لا تكفى للطلبة، وهذا النقص سيولد اكتظاظ لأعداد الطلبة داخل الشعبة الواحدة فى المدارس واللى تراوحت ما بين ٣٠-٤٠ فى المدارس الحكومية ووكالة الغوث، أما المدارس الخاصة تراوحت (٢٥) طالب بالشعبة، وفى بعض الحالات ممكن أن يفوق العدد هذه النسب غير الثابتة، فهذا الازدحام داخل الصفوف سيؤثر على استيعاب الطلبة وقدرتهم على التعلم، كما سيُرهِق المعلم الذى سيبدل مجهود أكبر من أجل إفهام الطلبة للمادة، ومن الممكن أن يوقعه فى التقصير والملل بسبب الضغط أو كثرة تحركات الطلبة وانشغاله فى عملية الضبط لهم داخل الشعبة، فكلما كان أعداد الطلبة أقل داخل الصف الواحد، كلما كان لذلك أثراً إيجابياً على قدرة الطلبة على الاستيعاب والفهم، وسيحسن من أداء المعلم وسيزيد من رغبة كل من الطالب والمعلم فى الإقبال على العملية التعليمية، وسيؤثر إيجابياً فى عملية الإنتاج التربوى، وزيادة الأعداد داخل الشعبة سيزيد نسبة العنف والعدوان والسلوكيات السيئة مما سيرهق الطالب والمعلم وسيحول العملية التعليمية للانشغال فى مشاكل الطلبة السلوكية أكثر من العملية التعليمية.

٤. قلة الخبرة والكفاءة لءى المعلمين :

نجد ان هناك أعداد كبيرة من المعلمين يقومون بتدريس الطلبة بمناهج غير تخصصاتهم المعترف بها والمدونة، وبالتالي يخلق نوع من عدم قدرة المعلم على إيصال المعلومات للطلبة نتيجة قلة خبرتهم التعليمية بهذا المجال وكذلك إعطائهم مواد دراسية تختلف عن تخصصهم الجامعى، هذا بالطبع يدفع إلى قتل روح العلم والمعرفة بهذه المواد الدراسية وعدم خروج طلبة ذو كفاءات عالية تسارع نحو التقدم والتميز.

²²دنيا الوطن الإخبارية <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id>

٥. فشل أخلاق الطلبة والمعلمين نتيجة عوامل أسرية واجتماعية :

يلاحظ من واقع التعليم المدرسى وجود فجوة كبيرة بين المعلم والطالب بالتواصل فيما بينهما، وتدنى نسبة الاحترام بين الطالب والمعلم، وتناول بعض الطلبة على المعلمين بالعنف الكلامى أو الضرب، كما أن هناك انخفاض فى نسبة توفر القدوة والرشادة أمام الطلبة، فبعض المعلمين يمارس سلوك التدخين أو الألفاظ البذيئة أمام الطلبة، أو بعض المعلمات تشارك الطالبات بمواضيع حياتها الخاصة وما يخص مظهرها، أو يتم استخدام الأجهزة الخلوية أثناء التدريس، ليقطع وقت الحصة لأمر فى أغلب الحالات ليست طارئة وهناك تأثير للانتماءات الحزبية والانقسام السياسى على العملية التعليمية وطلبة المدارس والتوظيف للمعلمين، وإدخال الطلبة بالانشطات الوطنية بشكل يبالغ فيه، مما يمنع الطلبة من التواجد فى صفوفهم، والإضراب المتكرر للمعلمين لتحسين أوضاعهم تؤثر أيضا على حق الطالب فى التعلم.

٦. المناهج التعليمية ومدى تناسبها مع المرحلة العمرية للطلاب:

إن حرص الإدارة التعليمية والتربوية على التركيز على هذه الجوانب الهامة وغيرها فى إعداد المناهج والاستفادة من تجارب الآخرين يؤدي إلى تحسين جودة التعليم. وفى مقابلة مع مجموعة من المعلمين تبين أن حجم المعلومات والموضوعات تفوق الفترة الزمنية وعدد الحصص المسموح لتدريسها وإيصالها للطلبة، وبعض منها يجد صعوبة فى شرحه وتوضيحه إما بسبب عدم خبرة المعلم بها وتدريبه عليها، أو لعدم معرفته بها أو اطلاعه عليه سابقا حيث وصف بعض المعلمين مقررات المرحلة الأساسية أنها تناسب المرحلة الثانوية أو الجامعية، أما أهالى الطلبة فمعظمهم يشكون من صعوبة المواد وكثرتها وبعض المناهج يوجد نسبة عالية من الطلبة يجدون صعوبة فى تعلمها مثل مادة اللغة الإنجليزية ومادة الرياضيات أو بعض المواد العلمية الأخرى، حيث لا يوجد زيادة اهتمام على كيفية علاج هذه المشكلة عند الطلبة.

٨. الانقسام السياسى بين شقى الوطن :

الانقسام الوطنى بين الضفة وغزة ووجود وزارتين جعل هناك ازدواجية فى العمل وفى القرارات وتشنت لدى أولياء الأمور والطلبة فيما يخص تطور المناهج والاعتمادات وسبل تعزيز القدرة التعليمية أن هذا الانقسام ولد نوع من الإحباط وعدم اعتماد أى من هذين الوزارتين وأى القرارات يتبع مما جعل هناك أرتكالية وفشل تعليمى على الأفق نتيجة هذا الانقسام السياسى، فتقدم الشعوب هو بالوحدة الوطنية وتقوية أوصال المجتمع.

٩. الحصار الاقتصادي والأمنى من قبل الاحتلال الإسرائيلي :

يشكل الحصار مشكلة كبيرة في وجهة المسيرة التعليمية وسبل تطويرها فتعتمد الاحتلال الإسرائيلي استهداف الجامعات في أثناء الحروب من قصف المباني الجامعية ومنع الطلبة من الدراسة إضافة إلى منع إدخال أجهزة ومعدات خاصة للجامعات وللتطوير التعليمي، وضع الحواجز والجدار العازل كل هذا يعتبر من أكبر المعوقات أمام المعلم و الطالب. يضاف لما سبق فان المعلمون لا يساهمون بصورة كبيرة في وضع الخطط الدراسية وتقتصر فقط خططهم على وضع برامج الحصص وتسجيل ما تم إنجازه خلال اليوم الدراسي، وفي الغالب مدير المدرسة وحده من يتولى وضع الخطط والتي لا تهدف كثيراً إلى التطوير العمراني أو التربوي بصورة كبيرة بقدر ما تكون حول أوضاع المعلمين وتوزيعهم على الحصص أو بعض الاحتياجات الضرورية للمدرسة. ومنع الطلبة من الالتحاق بالتعليم بين شقى الوطن وأيضاً منعة لخروج الطلبة للتعلم تلقى تعليمهم في الدول العربية أو الغربية، وهذا الاستهداف اضعف من وتيرة التقدم والنهوض بالتعليم والمسيرة التعليمية.

١٠. التسرب المدرسي:

بينما بلغت نسبة التسرب الكلية من كافة المدارس ٠,٩% والتي ترتفع عند الذكور في صفوف (الثامن والتاسع والعاشر) إذ تبلغ عملية التسرب ذروتها في الصف العاشر عند الذكور بنسبة ٣,٢%، بينما ترتفع النسبة عند الإناث في الفرعين الأدبي والتجاري لتصل نسبة التسرب في الصف الحادى عشر الأدبي عند الإناث ٣,٣% وعند الذكور ٤,٣ وفي الثانى عشر الأدبي تراجعت نسبة التسرب لكلا الجنسين لتصل إلى ٢,٦% وفي الثانى عشر الصناعى ٣,٨% (٢٣) وهذه المشكلة ترجع في الأساس إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، لذلك يعتبر تدخل المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسة التعليمية من خلال إعداد برامج وخطط فعالة للقضاء على هذه المشكلة والتي تنعكس بسلب على الواقع التعليمى وعلى المسيرة التعليمية ، لذلك إن بناء الخطط السليمة واتباع سياسات تحفيزية لدى الطلبة بالتعاون مع الأسرة وإشراك الحكومة للوقف أما هذه الظاهرة من خلال العمل بتشغيل العاطلين عن العمل وإنشاء صندوق للفقراء وتقديم المساعدات والعمل على علاج مشكلة الفقر والبطالة والتي بدورها تساعد فى حل هذه المشكلة والقضاء عليها.

النتائج:

١. اتباع الحكومات فى الدول النامية سياسات خاطئة وعدم الرشادة فى إعطاء دور مهم فى السياسة التعليمية من خلال تهميش وعدم إعطائه الميزانية الأنسب له والتي لا تزيد عن ١٠% ومعظمها تنفق رواتب ونفقات إدارية.

²³<http://www.maannnews.net/Content.aspx?id>

٢. عدم إعطاء دور أساسى للقطاع الخاص للمشاركة فى عملية التنمية فى المجال التعليمى والتخفيف عن كاهل الحكومة.
٣. اتباع الحكومة الماليزية سياسة رشيدة فى التعليم وهى سياسة النظر شرقا والتي بدورها عززت المسيرة التعليمية وبناء الإنسان الماليزى من خلال إرسال الطلاب إلى اليابان للاستفادة ونقل الخبرات إلى ماليزيا ليساعد فى تحقيق التنمية فى كافة الأصعدة.
٤. كان اهتمام الحكومة الماليزية واضحا من خلال تخصيص الميزانية الأكثر على مستوى الميزانيات عالميا والتي تتراوح من ٢٠-٢٥% من موازنتها والتي تذهب إلى قطاع التعليم والتي تخصص لبناء وتطوير البنية التعليمية وتطوير الإنسان الماليزى.
٥. يعتبر التعليم فى ماليزيا مركزى ويخضع لوزارة التربية والتعليم والتي بدورها تراقب وتتابع عمل المناطق التعليمية فى كافة المقاطعات الماليزية، وهى بذلك تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية فى اتباعها لامركزية التعليم فالنظام الماليزى نظام منظم بعيد عن العشوائية.
٦. تقديم المساعدات والمنح للطلبة كانت من أولويات السياسة الماليزية من خلال سياسة النظر شرقا التى اتبعتها مهاتير محمد.
٧. اتباع النظام التعليمى فى فلسطين إلى أسلوب التلقين والمناهج الركيكة فى العملية التعليمية مما جعلها غير قادرة على التطور والرقى فى ظل التطور الإنسانى التى يعيشها العالم.
٨. عدم وجود سياسة واضحة من قبل الحكومة الفلسطينية فى دعم النظام التعليمى وتخصيص الميزانيات المناسبة وعدم تقديم قروض ومساعدات للطلبة الغير قادرين على الدراسة.

التوصيات:

١. على الحكومة الفلسطينية انتهاج سياسة رشيدة وإعطاء دور مهم لقطاع التعليم كونه الركيزة التى من خلالها يتم تحقيق عمليات التنمية فى شتى المجالات من خلال تخصيص الميزانية الأكبر لهذا القطاع لتطوير وتحديث البنية التعليمية وبناء المدارس والمعاهد المهنية.
٢. يتوجب على جهات الاختصاص الفلسطينية انتهاج سياسة مماثلة لسياسة الحكومة الماليزية والتي اهتمت بتطوير العنصر البشرى من خلال إرسال البعثات التعليمية إلى الدول الصناعية كاليابان.
٣. تقتضى الضرورة أن توائم الجهات المعنية بين التخصصات التعليمية وبين حاجة سوق العمل اللازم حتى تستطيع توجيهها إلى البناء بدلا من انتظار الخرجين فى صفوف البطالة.

٤. يجب على صانع القرار اتباع سياسة جديدة للتعليم وهى التعليم التكنولى بدلا من الاعتماد على التعليم التلقينى الجاف الذى لا يصلح فى ظل النهوض بالمعارف العلمية والإنسانية.
٥. هناك حاجة فلسطينية ملحة بالاهتمام بالنوعية الجيدة من المعلمين ليساهموا فى بناء الإنسان الفلسطينى القادر على العمل والتقدم وتحقيق الأهداف.
٦. على الحكومة الفلسطينية بناء المدارس والتخفيف من تكديس الطلبة داخل الفصول الدراسية حتى يتسنى للمعلم العمل بكل أمانة وإخلاص والخروج بطلبة مميزين قادرين على تحمل المسئولية.

المراجع:

١. بيومى، نوال، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامى، مكتبة الشروق الدولية، ط١، مصر، 2011م.
٢. فتحي محمد ناصر، عبدالله بن محمد الجغيمان، الإدارة والسياسات التربوية فى مجال الموهوبين، ط١ ٢٠١٢م، عمان، ص٧٨-٧٩.
٣. مدحت أيوب، السياسة الخارجية الماليزية تجاه القوى الدولية الكبرى، ص١٠٥-١٠٦، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٤. مى حنانيا، السياسة التربوية والتعليم فى الأداء التنموى لسنغافورة وماليزيا، مجلة المستقبل، حزيران ٢٠١١، العدد ٣٨٨، المركز الأردنى للأبحاث وحوار السياسات الوطنية.
٥. نجيب فرح، خطابات مهاتير محمد، ترجمة عمر الرافعى، مكتبة الشروق الدولية، ط١ ٢٠٠٧م.
٦. أحمد عبد الفتاح الزكى، محمد سلمان الخزاعلة، التربية المقارنة أسسها وتطبيقاتها، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١ ٢٠١٣م.
٧. إحسان الأغا، أزمة التعليم فى قطاع غزة، مكتبة الجامعة الإسلامية غزة، ص١٣، ١٩٩٢م.
٨. أيوب ياسر، الاحتراق الوظيفى لدى المعلمين بمحافظات قطاع غزة وعلاقته بمستوى أدائهم التدريسى وتوافقهم المهنى، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوى الثالث تحت عنوان الجودة فى التعليم العالى، ٢٠٠٧م.
٩. يوسف صباح، "واقع التعلم الإلكتروني" جامعة القدس المفتوحة، دراسة حالة، مجلة التعليم الإلكتروني، ص ١٨، (٢٠١٠).

١٠. شيماء يوسف، أثر اختلاف أساليب المناقشات الإلكترونية في البيئات التعليمية عبر الويب على بناء المعرفة وتنمية التفكير لدى طلاب تكنولوجيا التعليم، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الفيوم، جمهورية مصر العربية، (٢٠٠٩)، ص٤.

١١. محمد الهادي، حامد عامر، "التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت"، الدار المصرية اللبنانية، طبعة (٢)، (٢٠٠٧)، ص٢٠١.

١٢. محمود شريف زكريا، الاتصال العلمي الإلكتروني بين الجامعات العربية ونظيراتها الأجنبية عبر شبكات الروابط الفائقة: دراسة وبيومترية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (٢٠١١)، ص٤-١٧.

١٣. طارق العواودة، "صعوبات توظيف التعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها الأساتذة والطلبة"، رسالة ماجستير غير منشورة، (٢٠١٢)، جامعة الأزهر، ص٤٥

14. Sharjah Behdja Boumarafi, Strategies for the delivery of e-information services to support the e-learning environment at the University, The Electronic Library, Vol.28 No.2, (2008). P.P.276 – 285

15. Rita Morais, & other, " E-learning in European Higher Education Institutions, Results of a mapping survey conducted, ,(2013), P201.

16. Stephen J. Marshall, An analytic framework to support E-Learning strategy development, The current issue and full text archive of this journal is available at, www.emeraldinsight.com/1065-0741.htm, (2010) , P177

١٧. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/10/31/241422.html>

١٨. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية http://pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspx

١٩. <http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS>

٢٠. <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id>

٢١. <http://hadfnews.ps/post>

٢٢. <http://www.maannnews.net/Content.aspx?id>

٢٣. <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id>

٢٤. موقع جامعة كولمبيا البريطانية، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٠، <http://www.forestry.ubc.ca>

٢٥. جامعة عين شمس، كلية التربية الدراسات العليا، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٤

<http://www.asu.edu.eg/article.php>

٢٦. جامعة حلوان، كلية التربية والدراسات العليا، الدبلوم المهنية الافتراضية في التربية، تخصص

الإدارة التعليمية، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٧/١٤. <http://www.helwan.edu.eg/edu>